



دور مؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المصري: دراسة تحليله للقطاع المصرفي العراقي

أ. د. سندس حميد موسى البدرى

جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد

sundosh.alkatrany@uokufa.edu.iq

م. هشام عبد الخضر سكر العثمان

جامعة ذي قار، رئاسة الجامعة

husham@utq.edu.iq

المستخلاص:

هدفت الدراسة الى تقديم عرض معرفي عن مؤشرات السلامة المالية واستخدامها في تقييم الاستقرار المالي المصري، لكشف الخلل في وقت مبكر واظهار الجانب الايجابي ومحاولة تعزيزية، والوصول بجهاز مصرفي سليم يحفظ حقوق المودعين والمستثمرين، وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال مؤشرات السلامة المالية وللمدة (2015Q3-2024Q4)، وأجريت الدراسة على القطاع المصرفي العراقي، واستنتجت الدراسة بأن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي توفر نظرة ثاقبة عن مدى استقرار وسلامة المؤسسات المالية في البلد كونها تقدم مجموعة من المعلومات الرئيسية حول المؤسسات المالية، مما جعلها تدخل بشكل كبير في انظمة الرقابة المالية والاستقرار المالي، واوصت الدراسة بالعمل على استقرار المراكز المالية للمصارف من خلال توفير الادارة الجيدة التي تسعى الى الموافقة بين اهدافها والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان، اذ يجب الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة للوفاء بالتزاماتها وتوجيه المتبقى للفرص الاستثمارية التي تدر عائدًا مرتفعًا وباقل مخاطرة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السلامة المالية، الاستقرار المالي المصري، كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة.



The Role of Financial Soundness Indicators in Assessing Banking Financial Stability: An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector

Lec. Husham AbdulKhudhur
Sukkar Alothman
University OF Thi- Qar ,
University Presidency
husham@utq.edu.iq

Professor Dr. Sundus Hameed
Mousa Alktrani
University of Kufa, College of
Administration and Economics
sundosh.alkatrany@uokufa.edu.i

Abstract:

The study aimed to provide a conceptual overview of Financial Soundness Indicators (FSIs) and their use in assessing banking financial stability, with the goal of detecting imbalances at an early stage, highlighting positive aspects, supporting reinforcement efforts, and ultimately achieving a sound banking system that safeguards the rights of depositors and investors. The analytical method was employed through the use of FSIs for the period (Q4 2015–Q3 2024). The study was conducted on the Iraqi banking sector and concluded that the FSIs of the Iraqi banking sector offer valuable insights into the stability and soundness of the country's financial institutions, as they provide key information about these institutions. This has led to their significant incorporation into financial supervision and stability systems. The study recommended working towards stabilizing the financial positions of banks by ensuring effective management that seeks to balance objectives related to profitability, liquidity, and security. Banks should maintain a minimum level of liquidity sufficient to meet obligations while channeling the remaining funds into investment opportunities that yield high returns with minimal risk.

Keywords: *Financial Soundness Indicators, Banking Financial Stability, Capital Adequacy, Asset Quality, Profitability, Liquidity.*

**المقدمة:**

إن القطاع المصرفي يحتل مكانه مهمة في أي اقتصاد، لذا يستدعي إيجاد مؤسسات ناجحة وفعالة تعمل على أسس علمية وقواعد قانونية عادلة لتكون مساهمة في التطور الاقتصادي، اذ تقدم المصارف على وجهه الخصوص وظائف فريدة من نوعها ومن ثم سيكون تعرّث المصرف وعدم استقراره مؤثراً على الاقتصاد بأكمله بسبب مخاطر انتقال العدو من مصرف لأخر لأن المصارف مرتبطة ببعضها بعضأً من خلال أنظمة الدفع، وتعد المصارف بمثابة الاداة التي تطبق فيها الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويسهم القطاع المصرفي في إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، فضلاً عن تقديم الخدمات المصرفية باختلاف انواعها، اذ تعمل المصارف ببيئة تتطلب الالامام بعدد متزايد من القوانين واللوائح والقواعد العامة للتعامل في مختلف المجالات ولا سيما المالية والاقتصادية، وانطلاقاً من أهمية العمل المصرفي في العراق لذا دعت الحاجة الى توفير اجراءات احترازية تدعم العمل المصرفي وتحقق استقراره، وهنا يأتي دور مؤشرات السلامة المالية للتعمير عن مدى صلابة اجراءات الاحترازية التي يتم اعتمادها من قبل القطاع المصرفي وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع الازمات والمخاطر، وذلك لضمان سلامة واستقرار المصارف العراقية وتفادي المخاطر المحتملة وتحقيق الاداء المتميز مع ضمان بقائها في السوق والمنافسة، وتقديم صورة واضحة عن استقرار المصرف للادارة العليا لتساعدها في مجال ادارة الازمات وتفعيل الاستجابة نحوها.

المبحث الاول: منهجية الدراسة:**1. أهمية الدراسة:****تتجلى أهمية الدراسة في النقاط الآتية:**

- تناول موضوع غاية في الاهمية، اذ وجد اهتماماً بالغاً من قبل المؤسسات المالية الدولية والمحلية لاسيما مركز الاستقرار المالي في البنك المركزي، كون مؤشرات السلامة المالية ادوات مهمة لتوجيهه متذبذبي القرار وواضعه السياسات.
- الكشف عن أهم المؤشرات القوة والمتانة المالية كأدلة للإنذار المبكر عند تعرض المصارف للمخاطر، مما يسهم الى حد ما في المحافظة على الاستقرار المالي المصرفي.

2. مشكلة الدراسة: تواجه الأنظمة المصرفية تحديات متزايدة في الحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات المتكررة والتقلبات الاقتصادية، وتعُد مؤشرات السلامة المالية أدلة رقابية



مهمة لرصد نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي، لكن يبقى التساؤل قائماً حول مدى فاعليتها في تقييم الاستقرار المالي والكشف المبكر عن المخاطر، وبناءً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

هل هناك دور لمؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المالي المصرف؟

3. أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف، التي تسعى الدراسة لتحقيقها بالآتي:

أ. تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تقييم مدى استقرار النظام المالي، وتحديد مدى فعاليتها في الكشف المبكر عن المخاطر في القطاع المالي.

ب. تقديم عرض معرفي عن مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي المصرف، مما يسهم في تأصيل ابعد مشكلة الدراسة، ويزود واضعي السياسات والإدارات في المصارف بالمعرفة الازمة حول امكانية تقييم الاستقرار المالي المصرف.

ج. تطوير نظام الرقابة المصرفية وزيادة كفاءته وفاعليته وبالشكل الذي يحقق الاستقرار المالي في القطاع المالي من خلال توفير مؤشرات تقييم الاداء المالي وتحدد مواطن القوة والضعف وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة بوقت مبكر.

4. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

هناك دور لمؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المصرف.

5. مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة وعينته بالقطاع المالي العراقي، والمكون من 70 مصرفًا، ويضم 7 مصارف حكومية، و 63 مصرفًا محلياً واجنبياً، إذ شكلت المصارف العراقية المحلية الخاصة 23 مصرفًا، أما المصارف الإسلامية المحلية فقد كانت 28 مصرفًا، في حين كانت المصارف الأجنبية الإسلامية مصرفان اثنان، وبالنسبة للمصارف الأجنبية فقد كانت بواقع 10 مصارف، وكما يظهرها هيكل الجهاز المالي في 31/12/2023، إذ ابتدأ العمل بمؤشرات السلامة المالية في العراق منذ عام 2015 والعمل مستمر على تحسين جودة البيانات من خلال التعاون الوثيق بين دائرة الاحصاء والابحاث وصندوق النقد الدولي IMF على وفق المنهجية المعتمدة.

**6. مؤشرات القياس لـ FSI**

يتم تجميع معظم مؤشرات السلامة المالية عن طريق تجميع البيانات للمؤسسات الفردية لإنجاح مقياس القطاع المالي ككل، اذ ان مراقبة القطاع المالي ككل يؤدي الى تحديد المخاطر التي تهدد استقرار النظام ككل نتيجة للتأثير الجماعي لأنشطة العديد من المؤسسات، التي يصعب اكتشافها عن طريق مراقبة المؤسسات الفردية وحدها، لذا تقوم مؤشرات FSI الفردية بمراقبة نقاط الضعف المختلفة في القطاع المالي وسلامته، وهي تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة لدى القطاع المصرفي، مما يوفر ذلك رؤى حول مصادر نقاط الضعف في القطاع المالي ومدى سلامته واستقرار النظام المالي (Schaechter et al., 2004: 234)، ويوضح الجدول (1) النسب المالية المستخدمة في الدراسة (IMF, 2019: 2019)، وبحسب تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020.

الجدول (1) مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي.

مؤشرات السلامة المالية المستخدمة	نسبة المالية المستخدمة	ت
رأس المال التنظيمي \ الموجودات المرجحة بالمخاطر	رأس المال من المستوى 1 \ الموجودات المرجحة بالمخاطر	1
القروض المتعثرة \ اجمالي القروض		
القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال التنظيمي	صافي الدخل \ اجمالي الموجودات (ROA)	2
صافي الدخل \ حقوق الملكية (ROE)		
الموجودات السائلة \ اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة \ المطلوبات قصيرة الأجل	3
الموجودات السائلة \ المطلوبات قصيرة الأجل		

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النبذة الاقتصادية والتبيؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة:**اولاً: نبذة عن التطور التاريخي لمؤشرات السلامة المالية FSI:**

ان التطور التاريخي لمؤشرات السلامة FSI مقتربن بما كشفته الازمة الآسيوية في عام 1998-1999 بوجود ثغرات كبيرة في مدى توافر البيانات الاحصائية عن القطاع المالي والخارجي مما جعل السلطات الاقتصادية الوطنية والدولية عاجزة عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لعدم توافر المعلومات والبيانات المطلوبة، اذ ان صندوق النقد الدولي IMF استجاب بمبادرات احصائية عديدة واثمرت هذه الجهود عن ظهور مشروع السلامة المالية FSI الذي يوفر مجموعة



من البيانات والادوات لتقدير الاستقرار المالي والمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، الا ان مؤسسات التمويل الدولية لها القدرة على العمل كإشارات انذار مبكر من خلال الكشف عن ضعف النظام المالي وبالرغم من ان بداية الازمة تكون بمثابة صدمة الا ان المحللين يؤكدون بأن الاشارات الساطعة لنقاط الضعف المالية توجد عادة بشكل كافي لإبلاغ إجراءات السياسة الاستباقية لمنع حدوثها او للتخفيف من حدة التأثير على الاقتصاد (Yaaba & Adamu, 2015: 3)، وبدأ صندوق النقد الدولي بمشروع مؤشرات السلامة المالي في عام 1999 من خلال عقد اجتماع كبير ضم مجموعة من الخبراء والمسؤولين من عدة بلدان ومنظمات دولية واقليمية والقائمين على وضع المعايير، تم التأكيد بضرورة وجود بيانات تفصيلية عن القطاع المالي وتحديد اهم المؤشرات التي ينبغي جمعها، وبما ان لا يوجد نموذج عالمي مقبول يحدد اي المعلومات التي ينبغي جمعها مما ادى الى قيام IMF اجراء مسح احصائي في منتصف عام 2000 شمل اكثر من 100 دولة بخصوص استخدام وتجميع مؤشرات الحبيطة الكلية مما سمح لـ IMF بتحديد مجموعة اساسية من مؤشرات السلامة المالية فضلاً عن مؤشرات سائدة تختارها البلدان تبعاً لظروف البلد المحلية (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، وفي عام 2001 صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الاساسية والتشجيع على العمل بها، وكذلك شجع صندوق النقد الدولي مؤسسات التمويل الدولية على قياس وتقدير القطاع المالي (Shajari & Shajari, 2012: 164).

استمر العمل بمشروع FSI الى ان تم نشر دليل في عام 2006 مختص بتجميع مؤشرات FSI الذي قدم ارشادات حول التعريف والمفاهيم والمصادر واهم التقنيات الازمة لتجميع مؤشرات السلامة المالية FSI وتكون متسقة داخلياً وقابلة للمقارنة عبر البلدان مما يوفر معلومات حول السلامة المالية للنظام المالي العالمي (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، ومنذ بداية الازمة في عام 2008 وانهيار العديد من المؤسسات المالية كان المشرفين المصرفيين في العديد من البلدان يقومون بتعزيز السلامة المالية، ويطلبون من المصارف زيادة رأس المال والسيولة على افتراض ان مؤشرات السلامة المالية الاقوى تعنى بوجود مصارف اكثر اماناً (Che & Shinagawa, 2014: 4)، اذ نشر صندوق النقد الدولي IMF في عام 2019 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية FSI كمسودة اولية واضاف فيها مؤشرات جديدة وطور آلية احتساب



المؤشرات السابقة لتوسيع تغطية نطاق القطاع المالي، بما في ذلك (الوسطاء الماليين، صناديق اسواق المال، شركات التامين، صناديق التقاعد، الشركات غير المالية، الاسر)، ويوصي الدليل بتجميع 50 نموذجاً من معايير التحليل المالي 13 منها جديدة، ستعمل الاضافات واجراءات التركيز والتوزيع على تعزيز الجانب التطلعى للمؤسسات مما يسهم في دعم استقرار النظام المالي (IMF: 2019: 1)، تعمل 133 دولة من اصل 189 دولة عضو في صندوق النقد الدولي IMF على جمع بيانات السلامة المالية، وعلى الرغم من اتساع نطاق احتساب مؤشرات السلامة المالية FSI بين الدول الا ان لا يتم احتسابها بشكل كامل خاصة تلك التي تتطلب اجراء مسوحات خاصة (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق لمدة 2015Q2-2019Q2: 1).

ثانياً: مفهوم مؤشرات السلامة المالية:

ان الازمات المالية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر اثارت الكثير من التساؤلات حول كيفية تدعيم الانظمة المالية والعمل على استقرارها، حيث ان الازمات في الماضي كانت غالباً ما يسبقها انكمash في سوق العقارات (Bundesbank, 2006: 103)، في القرن العشرين النصف الثاني من التسعينيات انخفض الاستثمار في بعض اقتصاديات الاسواق الناشئة نتيجة تصاعد حدة الازمات المالية، مما ادى الى قيام صندوق النقد الدولي IMF بطلب من اعضائه بتقييم مؤشرات السلامة المالية FSI في الانظمة المصرفية في بلدانهم كجزء من العمل الاشرافي له، اذ تم اعداد مجموعة من الوسائل والادوات لتقييم مدى سلامة الانظمة المالية والمصرفية (IMF, 2006: 11). تعرف السلامة المالية على انها عملية تقويم مركزية ومكثفة لعمليات وانشطة المصارف، اذ تؤدي النسب المالية دوراً مهماً في الكشف عن السلامة المالية للمصارف وهذا الدور يساعد في الحفاظ على الوضع التنافسي للمؤسسة، مع تحقيق هدف ثابت وتطوير يساهم في القضاء على المخاطر المالية التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف (Kliestik et al, 2020: 74-75)، أما (Daly, 2009: 296 & Akhter, 2009) فقد عرف مؤشرات السلامة المالية بأنها اجراءات احترازية للوصول الى الصحة المالية وتعافي المؤسسات وتؤدي دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي، حيث تشمل هذه المؤشرات على البيانات الاجمالية للمؤسسات الفردية ومؤشرات الاسواق التي تعمل فيها تلك المؤسسات.

ثالثاً: مفهوم الاستقرار المالي:



يعد مفهوم وتحليل الاستقرار المالي حيث العهد بالمقارنة مع تحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، حيث تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تطرقوا إليه ولم يتوصلا إلى تعريف موحد ومتقن عليه، اذ كل من يحاول تعريفه فإنه اما نموذج او اطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقدير الاستقرار المالي او قياسه (G. Schinasi, 2005: 1-2)، وان مفهوم الاستقرار المالي يعد مفهوماً متظروأ ويمكن أن يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، اذ يشير التعريف الضيق فقط إلى استقرار النظام المصرفي للبلد، ولكن لا يمكن ضمان الاستقرار المالي من خلال التركيز على مصارف البلد وحدها، بل يجب ان يتضمن النظام المالي للبلد أيضاً بما فيها نظام المدفوعات الخاص به، ويتضمن الاستقرار المالي على نطاق أوسع، اسوق الأوراق المالية وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمؤسسات الأخرى التي توفر إطاراً لتنفيذ المعاملات الاقتصادية وتوجيه المدخرات إلى الاستثمار، وبالتالي يشير التعريف الأوسع للاستقرار المالي إلى الاهتمام بالاستقرار على جميع هذه المستويات، بما في ذلك التشغيل الفعال للسوق المالية للبلد، لذا فإن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يتم فيه منع الصدمات الرئيسية التي يمكن أن تعطل الأداء السلس للنظام المالي، والذي يصمد أمام هذه الصدمات عند حدوثها ولا تمتد فيها آثارها إلى البلدان المجاورة أو إلى مناطق أخرى من العالم (IMF, 2008: 3-4). وتضمنت الابحاث الاقتصادية عدة مفاهيم للاستقرار المالي، اذ ركز العديد منها كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي حيث تشهد قصور او حالة اضطراب في قيام القطاع المالي بوظيفة الوساطة المالية وفقاً لأسس ومعايير مثالية، اما الفريق الآخر من الاقتصاديين فقد انتقد هذا التوجه وأشاروا إلى ان قيام القطاع المالي بوظيفة الوساطة المالية وعلى الوجه الأمثل هذا لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الازمات المالية التي من الممكن ان تنتقل من دولة لأخرى، حيث لا يمكن تفاديتها في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة تربطها علاقات مالية غایة في التعقيد والتشابك (الشاذلي، 2014: 11).

رابعاً: أهمية وأهداف الاستقرار المالي:

يعد الاستقرار المالي أمراً بالغ الأهمية، وذلك لوجود الترابط الكبير بين المؤسسات المالية والتأثير الذي يمكن أن تحدثه الأزمة على الاستقرار الاقتصادي، وبمكن للعوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة الناجمة عن أزمة في مصرف معين أن تمنع النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤثر الانكماش الاقتصادي سلباً على جودة الموجودات، مما يستند كفاية رأس المال ويزيد من المخاطر مما يسبب عزوف تجاه الاستثمارات التجارية المقبولة (Granville & Mallick, 2009: 11).



(663)، وبالرغم من أن التطور المالي يمكن أن يحفز التوسيع الاقتصادي، إلا أنه أيضاً يعرض الاقتصاد لمخاطر خاصة في شكل الهشاشة المالية، ويمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفيّة ناجمة عن صدمات خارجية أو نتيجة أخطاء في السياسات مما تؤدي إلى تعطل تدفق الأموال إلى الشركات والأسر، وهذا الامر سوف يعيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتفاقم الحالة إذا تزعزت الثقة في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى اندفاع غير طبيعي للحصول على السيولة، مما قد يزيد من زعزعة استقرار الاقتصاد (Anderson, 2011: 1)، لذا فإن استقرار النظام المالي يساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفيّة وزيادة الشمول المالي، وكذلك يعد شرطاً ضرورياً لتطوير النظام المالي، وبالتالي يعزز من انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (جاسم، 2023: 18)، إذ ان وجود نظام مالي سليم يعد أمراً ضرورياً لدعم استقرار الاقتصاد الكلي، وعند وجود مشاكل في النظام المالي للبلد سوف تقلل من فعالية السياسة النقدية، وبالتالي تخلق تكاليف مالية كبيرة تتعلق بإيقاذ المؤسسات المالية المضطربة، وتؤدي إلى هروب رأس المال وتعيق الركود الاقتصادي (IMF, 2008: 6)، وبالرغم من أن القطاع المصرفي يكون في الغالب هو محور التقييم في استقرار القطاع المالي، نظراً لدوره البارز في العديد من الأنظمة المالية، إلا أن التغطية تشمل بشكل متزايد تطورات ونقاط ضعف في القطاع المالي غير المصرفي (مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار) وكذلك في قطاعي الأسر والشركات غير المالية (Comelli & Ogawa, 2021: 7).

خامساً: دور مؤشرات السلامة المالية (FSI) في تحليل الاستقرار المالي:

يتوجب على تحليل الاستقرار المالي أن يكون محيطاً بجميع مصادر الخطر ومواطن الضعف في النظام المالي، لذا يجب اتباع اسلوب منهجي يقضي برصد وتحليل مختلف قطاعات النظام المالي والاقتصاد الحقيقي (الأسر، الشركات، القطاع العام) مع مراعاة الروابط بين القطاعات وعبر الحدود، نظراً إلى ان الاختلالات غالباً ما تنشأ بفعل مجموعة من مواطن الضعف ومن مصادر مختلفة، لذا على صانعي السياسات مراقبة ظهور مواطن الضعف وما يتربّط عليها من اضرار على النظام المالي ككل، فقد ينشأ الضغط المالي نتيجة اعسار احد المصارف او افلاس احد الشركات الكبرى غير المالية، وينتشر في ما بعد بين مختلف قطاعات النظام المالي من خلال الانكشافات ما بين المصارف او فقدان الثقة، لذا أصبح من الضروري اعتماد مجموعة اكبر واشمل من المؤشرات، حيث ان مؤشرات السلامة المالية تتوافق مع تحليل الاستقرار المالي (G. Schinasi, 2005: 7-8)، كونه يعتمد على مؤشرات قياسية مثل (بيانات الميزانية العمومية التي تعكس المركز لكل قطاع



(الأسر، الشركات)، النسب بين صافي الدين والدخل، مقاييس مخاطر الطرف المقابل (مثل فروق أسعار الائتمان)، مقاييس السيولة وجودة الموجودات (القروض المتعثرة)، مراكز الصرف الأجنبي المفتوحة، التعرضات للمخاطر داخل القطاعات الفردية مع الاهتمام بشكل خاص بمقاييس التركيز، وان جميع هذه المؤشرات هي مؤشرات سلامة مالية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي، لذا يتوجب النظر لتوزيع المخاطر ضمن هذه المجاميع (M. G. J. Schinasi, 2005: 113)، وبالتالي حيث لو لم تظهر السياسات الاقتصادية الكلية أي نقاط ضعف، فمن المهم مراقبة السلامة المالية، حيث يجب تبني سياسات احترازية كلية لدعم السياسات الاقتصادية الكلية، من خلال التنظيم والإشراف المالي الفعالين، وذلك لمنع تراكم المخاطر النظامية، ويتعين على البنك المركزي، باعتباره مراقباً مالياً كلياً، أن يتفاعل مع طفرة الائتمان، وارتفاع معدلات الاستدانة، وارتفاع أسعار الموجودات بشكل حاد، وتراكم نقاط الضعف المالية من خلال تطبيق سياسة نقدية شديدة، لتعزيز الاستقرار المالي ومنع الأزمات وادارتها (Yap et al., 2015: 4-5). وتم إدخال مؤشرات السلامة المالية في أعقاب الأزمات المالية في التسعينيات لتوفير مؤشرات تتعلق بالصحة والسلامة المالية الحالية للمؤسسات المالية، وكذلك بصحة وسلامة قطاعي الشركات والأسر، وتستند المؤشرات الأساسية إلى نظام تصنيف CAMELS، وهو إطار إشرافي يستخدم على نطاق واسع لتقدير السلامة المالية للبنوك الفردية. يأخذ الإطار في الاعتبار كفاية رأس مال المصرف وجودة الموجودات والإدارة والأرباح والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي، فإن مؤشرات السلامة المالية تتبع في جوهرها منطقاً تحوطياً دقيقاً، لكن عند التجميع تقدم صورة عن صحة النظم المالية الوطنية والعالمية، وتساعد في الإشارة إلى نقاط الضعف المحتملة التي قد تحتاج إلى معالجة إما بسياسات التحوط الجزئي أو الكلي (Restoy, 2017: 2). وتشكل بيانات القطاع المصرفي، إلى جانب المعلومات المتعلقة ببقية النظام المالي، والمقرضين من البنوك (وخاصة قطاع الشركات)، واتجاهات الأسعار في أسواق العقارات، الأساس لقياس مدى ضعف النظام المالي. ويتم استخدام مزيج من تحليل البيانات والمعلومات النوعية الأخرى لإنتاج تقييم شامل لاستقرار النظام المالي (Sundararajan et al., 2002: 8).

**المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:****أولاً: تحليل مؤشرات السلامة المالية لقطاع المصرف العراقي:**

تستخدم مؤشرات السلامة المالية للكشف عن مدى سلامة الاداء المصرفى، لذا فان تحليل مؤشرات السلامة المالية يتواافق الى حد ما مع تحليل الاستقرار المالي، وان هذه المؤشرات لا يتوقف عملها بكونها مؤشرات تقييم واكتشاف مواطن الضعف في الاداء المالي للمصارف وانما يتم استخدامها لرصد ومراقبة العمليات المصرفية للتوجيه والانذار المبكر من حالات عدم الاستقرار المالي (Schinasi, 2005: 8)، حيث تكون مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع (المصارف) مألفة لدى المحليين والمشرفين الماليين كونها مستخدمة لسنوات عديدة في الرقابة والاشراف المصرفى، اذ عمل صندوق النقد الدولي وبالتعاون مع المؤسسات المالية المحلية والدولية على تجميع مؤشرات السلامة المالية (FSI) لضمان وجود بيانات قابلة للمقارنة دولياً لقياس الاستقرار في النظام المالي كي يتمكن من اكتشاف مواطن القوة والضعف المحتملة وتجنب الازمات والمخاطر المستقبلية قبل وقوعها، وابتدأ العراق بالعمل على جمع مؤشرات السلامة المالية منذ سنة 2015 حتى نهاية سنة 2019، واستمر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتم اكمال الجمع لبعض المؤشرات، حيث تم جمع (19) مؤشر من اصل (25) مؤشر وكانت مقتصره على جهات تلقي الودائع (المصارف) (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020)، وللتوصل الى تحليل عام وشامل لقطاع المصرفى وبناءً على طلب دائرة الاحصاء والابحاث فقد تم احتساب مؤشرات السلامة المالية لمجمل القطاع المصرفى، اما فيما يخص البيانات الوصفية التي تعد بمثابة المفتاح الرئيس لتقسيير مؤشرات السلامة المالية، فان دائرة الاحصاء والابحاث عملت على تحديد مفهوم الاقامة بالاعتماد على الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وان عملية تجميع مؤشرات السلامة المالية تم على اساس التوحيد المحلى وهذا يتواافق بشكل كبير مع النظام المصرفى العراقي، وتتم اجراءات التوحيد داخل المجموعة مما يشير الى ان هذه التعديلات تؤدي الى الغاء التدفقات المالية بين مستلمي الودائع والمجموعة المصرفية ذاتها في العراق، وتعتمد المصارف على معايير بازل 2 في التجميع والابلاغ عن البيانات، كما ان تعليمات البنك المركزي تتضمن على استخدام معايير المحاسبة الدولية IASS الخاص بتجميع البيانات والابلاغ عنها (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمرة 2015Q2-2019Q2: 7). لذا فأن مؤشرات FSI تقوم بمراقبة نقاط الضعف المختلفة في القطاع المصرفى وسلامته، وهي تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات



والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، مما يوفر ذلك رؤى حول مصادر نقاط الضعف في القطاع المصرفي ومدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتم تقسيمها إلى مؤشرات سلامة مالية أساسية وأضافية وبحسب تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020 وكما يأتي:

1. مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Indicators):

اعطى البنك المركزي العراقي اهتمام خاص لتعزيز المراكز المالية للمصارف من خلال زيادة رؤوس اموالها كونه خط الدفاع الاول لجعلها اكثر متانة وقدرة على مواجهة وتحمل المخاطر المحتملة، لذا كلما زاد رأس المال المصرفي انخفضت احتمالية حدوث اعسار مالي وازدادت درجة السلامة المالية والعكس صحيح (البنك المركزي العراقي، 2017: 29)، وتعد مؤشرات كفاية رأس المال احد اهم مؤشرات السلامة المالية والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وتعزيز الكفاية المالية للمصارف، وتم الاعتماد على معيار بازل 2 والمحدد بنسبة 8% لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعاً للمخاطر السوقية والتشغيلية اما البنك المركزي العراقي فقد حدد النسبة المعيارية للكفاية رأس المال بمقدار 12% (البنك المركزي العراقي، 2022: 62)، إذ أن مؤشرات كفاية رأس المال تقيس درجة مرنة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات وتعبر عن مدى استقراره وسلامته وكما يوضحها الجدول (2).

الجدول (2) مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي.

السنة	المؤشر	رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر %	رأس المال من المستوى 1 إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر %
2015Q4		20.5	15.95
2016Q1		24.5	19.84
2016Q2		25.13	20.43
2016Q3		21.6	17.72
2016Q4		52.76	42.96
2017Q1		49.06	41.6
2017Q2		47.2	39.02
2017Q3		48.61	40.19
2017Q4		48.07	39.47
2018Q1		48.8	41.45
2018Q2		48.61	41.72
2018Q3		63.76	54.99
2018Q4		63.58	55.75
2019Q1		65.82	57.93
2019Q2		62.64	51.46



46.84	53.86	2019Q3
46.65	53.53	2019Q4
49.94	54.3	2020Q1
50.39	58.4	2020Q2
48.17	53.07	2020Q3
41.41	46.52	2020Q4
41.21	51.26	2021Q1
45.22	53.13	2021Q2
44.9	53.25	2021Q3
43.74	52.09	2021Q4
42.38	49.59	2022Q1
37.29	42.91	2022Q2
28.95	32.97	2022Q3
30.44	34.12	2022Q4
31.95	35.82	2023Q1
31.97	35.91	2023Q2
32.8	37.19	2023Q3
36.55	41.89	2023Q4
37.78	42.82	2024Q1
36.12	40.92	2024Q2
34.97	39.68	2024Q3
39.45	45.94	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (2) مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، حيث تشير نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى مدى مرونة المصادر في مواجهة الصدمات المحتملة وشهدت النسبة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ونلاحظ من الجدول (2) بأن نسب كفاية رأس القطاع المصرفي مرتفعة حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (45.94%) وهي أعلى من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي (12.5%) وأعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 وبالتالي يبين مدى قوة واستقرار الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة، ويلاحظ من الجدول (2) أن نسبة كفاية رأس المال كانت منخفضة ثم بدأت بالارتفاع ويرجع ذلك إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى زيادة رؤوس الأموال إلى (250) مليار دينار عراقي، وابتداءً 31/12/2023 ولغاية نهاية سنة 2024 صدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي على



زيادة سقف رأس المال من (250) مليار الى (400) مليار وعلى شكل ثلات دفعات كل دفعة (50) مليار مما انعكس هذا الامر الى زيادة نسب كفاية رأس المال، وتعد نسب مطمئنة تعكس مدى كفاءة واستقرار القطاع المصرفي وقدرته على مواجهه المخاطر غير المتوقعة (البنك المركزي العراقي، 2024: 21-3)، وان الحصة الاكبر لكافية رأس المال كانت لصالح المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية، الا ان هذا الارتفاع قد يعكس سوء استخدام في موارد المصارف ويتبيّن ذلك من خلال انخفاض حجم قروضها المقدمة للقطاعات الاقتصادية وبالتالي فان قوة المصارف الخاصة يقابلها انخفاض في الاعمال المصرفية وكفاءتها الاستثمارية (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 9)، اذ ان الفجوة الموجودة بين نسب كفاية رأس المال للمصارف الخاصة والحكومية يرجع الى عدة عوامل منها: ان المصارف الخاصة تتغنى عدياً على المصارف الحكومية والعامل الاخر هو ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية اي ان المصارف الحكومية وبالرغم من انخفاض عددها الا ان نشاطها المغربي اكبر بكثير من المصارف الخاصة نتيجة قدم تأسيسها وانتشار فروعها في جميع ارجاء البلد (البنك المركزي العراقي، 2020: 30)، اما فيما يتعلق ببيانات الجدول (2) فنجد ان 2016Q1-Q4 قد ارتفع من 24.5% الى 52.76% ويرجع ذلك لحدوث اختلاف في آلية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الرافدين حيث انخفضت من (32.2) ترليون دينار الى (5.7) ترليون دينار، لتشهد بعدها انخفاض ثم ارتفاع تدريجي واستقرار في السلسلة وصولاً لعام 2018 فقد شهدت الفترة 2018Q2-Q3 ارتفاع من 48.61% الى 63.76% كون مصرف الرشيد انخفضت موجوداته المرجحة بالمخاطر من (13) ترليون دينار الى (3.6) ترليون دينار لنفس المدة، اذ ان آليات احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر تحتاج الى الكثير من المراجعة والتوضيح بين جميع المصارف (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 9-10)، ثم عاودت الموجودات المرجحة بالمخاطر في الارتفاع لتصل الى اعلى مستوى لها في 2020Q4 الى (27.5) ترليون دينار بسبب تأثيرات جائحة كورونا على موجودات المصارف العاملة في العراق خصوصاً فيما يتعلق بالقروض (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020: 2)، ولتشهد سنة 2022 انخفاضاً في نسبة كافية رأس المال المغربي من 52.09% في 2021Q4 الى 34.12% في 2022Q4 ويرجع هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر، للزيادة الحاصلة في كلاً من اجمالي الائتمان النقدي



بنسبة (14.4%) واجمالى الموجودات بنسبة (24.6%) لتشهد بعدها ارتفاع وانخفاض تدريجي مستقر في السلسلة وصولاً 2024Q3 (البنك المركزي العراقي، 2023: 49).

اما بالنسبة لفرق بين نسب كفاية رأس المال فيرجع الى ان رأس المال التنظيمي، إذ يتكون من رأس المال من المستوى الاول والثاني والثالث اما النسب الباقية فتأخذ رأس المال من المستوى الاول فقط، اذ يقيس رأس المال من المستوى 1 الى الموجودات المرجحة بالمخاطر جودة رأس المال ومدى قابلية المصادر في مواجهة الصدمات، وتعد هذه النسبة اقل فائدة في البلدان النامية وذلك كون رأس المال من المستوى الثاني يكون حجمة صغيراً كما في العراق، مما يجعل هذه النسبة ان تكون ملائمة في البلدان ذات الاسواق الرأسمالية المتطرفة والتي تكون معتمدة على الادوات المالية الهجينة، ونلاحظ ان هذه النسبة تتماشى مع نسبة رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ولكن بقيمة اقل حيث بلغت قيمة المتوسط 39.45% للمدة (2024Q3-2015Q4) (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2019Q2-2015Q2: 10).

ومما سبق يتبيّن بأن نسب كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي مرتفعة جداً مقارنة بالحد الادنى لمتطلبات رأس المال والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي بـ 12.5%， وبالتالي يشير هذا الارتفاع الى القوة والاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي في تحمل الصدمات المفاجئة وكما حدث ذلك اثناء جائحة كورونا عندما صمد القطاع المصرفي بشكل عام، الا ان النسب المرتفعة لكافية رأس المال بهذا الشكل تعد تحوطاً وتحفظاً وتؤثر بشكل سلبي على تحريك عجلة الاقتصاد كون النظام المصرفي جزءاً أساسياً منها.

2. جودة الموجودات (Asset Quality):

تتميز العمليات التي تجري في المصادر بمتوسط عالٍ من المخاطر، مما يتطلب إدارة موجوداتها بكفاءة (القروض)، اذ ان جودة الموجودات تتضمن تقييم موجودات المصادر لقياس مدى مخاطر الائتمان الناشئة عن الأنشطة التشغيلية وتكون مرتبطة بشكل كبير بجودة القروض التي تقدمها كونها تحمل القدر الاكبر من المخاطر، ويؤثر تدهور جودة الموجودات في المصرف بشكل مباشر على أدائها التمويلي والتشغيلي وعلى الأداء العام للقطاع المالي (Asare et al., 56-57: 2020)، وبالتالي فإن جودة الموجودات تعد واحدة من اكثـر المؤشرات اهمية في تحديد سلامـة واستقرار القطاع المصرفي، كون اغلب مخاطر الاعسار المالي التي تهدـد المصادر ناجمة عن طريق نوعية الموجودـات او صعوبة تحويلـها الى سـيولة اي من خـلال تـدهور قيمة الموجودـات



(القروض) والناشئ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021: 4)، ولتقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي العراقي فإن الجدول (3) يبين المؤشرات التي تهتم بتحليل وتقييم جودة الموجودات.

الجدول (3) مؤشرات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر السنة	القروض المتغيرة إلى إجمالي القروض %	القروض المتغيرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال %	معدل النمو في القروض المتغيرة %	معدل النمو في اجمالي القروض %
2015Q4	9.02	9.82	---	---
2016Q1	11.73	12.96	27.70	-1.85
2016Q2	11.95	14.42	1.005	-0.80
2016Q3	12.72	15.63	7.12	0.57
2016Q4	12.69	12.11	-0.45	-0.19
2017Q1	13.17	11.28	2.33	-1.40
2017Q2	13.57	11.83	6.06	2.95
2017Q3	14.35	14.03	7.23	1.37
2017Q4	14.84	14.81	4.17	0.74
2018Q1	15.16	14.97	7.43	5.13
2018Q2	15.73	14	4.24	0.49
2018Q3	17.02	12.85	0.24	-7.35
2018Q4	17.55	13.28	2.69	-0.40
2019Q1	18.19	12.74	3.17	-0.48
2019Q2	16.71	10.84	-4.69	3.78
2019Q3	15.52	10.47	-4.51	2.79
2019Q4	16.18	10.61	6.48	2.14
2020Q1	17.95	10.39	10.25	-0.58
2020Q2	18.67	19.23	11.79	7.47
2020Q3	19.14	15.64	8.37	5.66
2020Q4	20.97	19.62	12.99	3.14
2021Q1	19.56	17.59	-2.37	4.65
2021Q2	17.79	15.19	-7.37	1.85
2021Q3	18.14	15.69	4.27	2.26
2021Q4	18.49	19.31	1.997	0.062
2022Q1	17.88	14.41	-4.90	-1.64
2022Q2	18.88	18.56	13.28	7.31
2022Q3	18.84	20.84	3.38	3.59
2022Q4	18.85	25.21	5.68	5.64



-11.39	-2.29	19.43	17.09	2023Q1
0.72	7.09	19.45	16.08	2023Q2
8.11	3.58	23.3	16.78	2023Q3
-7.60	5.73	16.64	14.66	2023Q4
0.81	2.13	16.07	14.47	2024Q1
0.074	1.89	15.6	14.22	2024Q2
-3.30	1.06	14.33	13.6	2024Q3
		15.37	16.06	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (3) مؤشرات جودة الموجودات لقطاع المصرف العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، اذ ان مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض فهو مقياس مباشر لجزء من موجودات المصرف المتعثرة او في طريقها للتعثر، لذا فهو يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات في محفظة القروض، اذ ان ارتفاع هذه النسبة يشير الى وجود تعثر في تسديد القروض، مما يشير الى وجود احتمالية تعثر مالي لمصارف منفردة او على مستوى قطاع مصري وعند ارتفاعها بشكل كبير يتوجب على صانعي القرار فرض سقوف اعلى لتغطية القروض المتعثرة اما في حالة انخفاض هذا المؤشر فهذا يدل على سلامة واستقرار القطاع المصرفي اي كلما انخفض هذا المؤشر زاد الاستقرار المالي للمصارف (البنك المركزي العراقي، 2023: 18)، ومن اهم محددات تعثر القروض الشخصية هي انقطاع عمل العميل وانخفاض دخل العميل وكذلك تقاعد او وفاة او مرض العميل فضلاً عن عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بشكل كافي من قبل القائمين في المصارف التجارية او نتيجة انخفاض كفاءتهم المهنية، اما بالنسبة لتعثر القروض لدى المستثمرين والمشاريع فيعود الى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للمصارف التجارية وضعف قدرات المستثمرين بالإضافة الى اسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية (صندوق النقد العربي، 2019: 22) (البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة: 14)، اما المعيار المعتمد لجودة الموجودات فقد تم تحديده للدول النامية في تقرير مؤشرات السلامة المالية والمحدد بنسبة اقل من (5-9%) في حين كانت للدول المتقدمة محددة بنسبة اقل من (3%) (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021).

ونلاحظ من الجدول (3) بان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض كانت باتجاه تصاعدي من 2015Q1 ولغاية 2019Q1 لتصل الى 18.19%， وبعدها انخفضت في 2019Q2 لتصل الى



ويرجع هذا الانخفاض نتيجة انخفاض نمو القروض المتعثرة وبنسبة (4.68%) مقارنة بارتفاع نمو اجمالي القروض وبنسبة (3.77%)، ومن ثم عاودت بالارتفاع التدريجي لتصل الى اعلى نسبة في 2020Q4 اي ما نسبته (20.97%) وان سبب الارتفاع يعود نتيجة الى ارتفاع نمو القروض المتعثرة وبنسبة ارتفاع (12.99%) مقارنة بارتفاع اجمالي القروض الذي وصل الى نسبة (3.14%)، وهذا يشير الى عدم التوازن بين حجم القروض المقدمة وزيادة القدرة على عدم السداد لدى المقرضين، وان هذا الارتفاع ناتج عن تأثير جائحة كورونا وما لحقها من اغلاق شامل وجزئي في اغلب الانشطة الاقتصادية مما اثر بشكل ملحوظ على الملاعة المالية لكتاب المقرضين فضلاً عن حالات الارباك التي حلت بالنظام المالي، ومن ثم عاودت الى الانخفاض وصولاً لعام 2023 ويرجع ذلك نتيجة انخفاض نمو القروض المتعثرة وهذا الانخفاض مؤشر جيد ويدعم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وان المتوسط لهذا المؤشر فقد بلغ (16.06%) وهو اعلى من النسبة المحددة (9.5%)، وهذا يعني انخفاض جودة موجودات القطاع المصرفي نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة مما قد يشير الى عدم انضباط المصادر في منح القروض ويعرضها الى مخاطر عدم السداد وبالتالي على سلامه الجهاز المصرفي ككل.

اما بالنسبة لمؤشر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال فانه يقيس مدى قدرة رأس المال على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة، وان هذا المؤشر مفيد في قياس مرونة رأس المال (يعد من مؤشرات رأس المال ولأغراض تحليلية تم تضمينه في مؤشرات جودة الموجودات)، حيث يتتأثر هذا المؤشر بثلاث متغيرات رئيسية بحكم التعريف هي (رأس المال التنظيمي، القروض المتعثرة، المخصصات)، ومن خلال الجدول (3) نلاحظ هناك ارتفاع من عام 2015 ولغاية 2016 ومن ثم بدء الانخفاض في هذا المؤشر ولكن الانخفاض الاكبر هو كان في سنة 2019 والربع الاول من عام 2020 لتصل الى (10.39%)، مما يخفف الضغط على رأس المال في تغطية القروض المتعثرة، اما اعلى نسبة فقد كانت في عام 2022 ووصلت الى (25.21%)، في حين كان مقدار المتوسط لهذا المؤشر (15.37%)، وبما ان النسبة اقل من 100% فهذا مؤشر جيد يمكن القطاع المصرفي من القدرة على شطب جميع القروض المتعثرة مع امكانية الوفاء بالتزاماته المالية الاخرى، وبالتالي فان القطاع المصرفي قادرًا على تغطية مخاطر عدم السداد المحتملة لقروض المتعثرة (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2:).

(11)



3. مؤشرات الربحية :Profitably

تقيس مؤشرات الربحية قدرة المصارف على تحقيق الارباح، وهو عامل مهم في بقائها على المدى الطويل ويعد عامل مهم ايضاً يؤثر على سمعة المصرف (Qureshi & Siddiqui, 2023)، ومن أجل البقاء في السوق على المدى الطويل يتوجب على المصارف توليد أرباح كافية ومكافآت تدفع لمساهميها والعمل على حماية رأس المال وتحسينه، اما عند حدوث الخسائر فإنها تقل من رأس المال والسيولة المصرفية، وتعد الارباح مقياساً مهماً لتحليل القوة المالية للمصرف، في حين اذا كانت أرباح المصارف آخذة في الانخفاض او قد يدخل المصرف في حالة إفلاس فعلى المشرفين اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة، وبالتالي يتوجب عليهم الاهتمام بالمؤشرات التي تعكس الوضع المالي للمصرف ونتائج المستقبلية (Babar & Zeb, 2011: 31)، اذ ان قوة ربحية المصارف تعكس قدرتها على دعم العمليات التشغيلية الحالية وفي المستقبل واستيعاب الخسائر المستقبلية مما يعطي مرونة كبيرة للمصارف ويزيد من درجة الامان المغرفي، ولا تتأثر مؤشرات الربحية بشكل مباشر في السياسات وإنما تتأثر بشكل اكبر في قوى السوق على العكس من مقاييس رأس المال وجودة الموجودات، وبالتالي كلما ارتفعت الربحية انعكس ذلك بشكل ايجابي على الاستقرار المالي للمصارف (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021: 7)، ويمكن الاستدلال على ربحية القطاع المغرفي من خلال اهم المؤشرات التي تحل ربحية وتعكس تقييم الاداء الفعلي وكما يبينها الجدول (4).

الجدول (4) مؤشرات الربحية للقطاع المغرفي العراقي.

المؤشر السنة	العائد على المودعات (أساسي) %	العائد على حق الملكية (أساسي) %
2015Q4	0.73	6.43
2016Q1	0.69	5.99
2016Q2	0.57	4.94
2016Q3	0.57	4.79
2016Q4	0.87	7.22
2017Q1	1.03	7.94
2017Q2	0.78	5.95
2017Q3	0.79	5.91
2017Q4	1.09	7.67
2018Q1	1.16	6.59
2018Q2	1.02	5.91



4.84	0.81	2018Q3
3.67	0.61	2018Q4
3.5	0.55	2019Q1
5.08	0.77	2019Q2
6.23	0.93	2019Q3
6.16	0.91	2019Q4
7.7	1.06	2020Q1
6.25	0.89	2020Q2
5.9	0.84	2020Q3
7.36	1.05	2020Q4
5.47	0.8	2021Q1
7.25	1.08	2021Q2
5.57	0.82	2021Q3
4.68	0.7	2021Q4
7.71	1.07	2022Q1
8.03	1.09	2022Q2
10.93	1.48	2022Q3
10.02	1.31	2022Q4
15.35	1.93	2023Q1
20.89	1.37	2023Q2
33.91	1.6	2023Q3
35.55	1.24	2023Q4
14.03	2.02	2024Q1
26.14	1.95	2024Q2
37.6	2.85	2024Q3
10.25	1.08	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (4) مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2024Q3-2015Q4)، حيث يعد العائد على الموجودات من اهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة المصادر في استخدام موجوداتها لتوليد الارباح، وتوجد هناك علاقة تبادلية بين العائد على الموجودات ومكونات الدخل، وان مستويات العائد على الموجودات سجلت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع وكانت اقل نسبة (%) 0.55 في 2019Q1 اما اعلى نسبة (%) 2.85 في 2024Q3 في حين بلغ متوسط العائد على الموجودات (%) 1.08، اذ ارتفعت نسبة العائد على الموجودات في نهاية عام 2017 الى (%) 1.09 مقارناته بنسبيتها في عام 2016 والبالغة (%) 0.87، ويعود سبب هذا الارتفاع الى تحسن ربحية



المصارف نتيجة زيادة استثماراتها المالية وتوظيفاتها في الوضع السياسي والامنية فضلاً عما افرزته الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع اسعار النفط مما انعكس على اعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المصارف منها على حد سواء ما ادى الى زيادة الارباح (البنك المركزي العراقي، 2018: 41)، لتعود وتختفي نسبة العائد على الموجودات في عام 2018 ولتصل الى (0.61%) نتيجة انخفاض ارباح المصارف بصورة عامة حيث انخفض صافي الدخل الذي يحملفائدة الى (1319451) مليون دينار وكذلك انخفاض الدخل بدون فائدة ونمو الموجودات (البنك المركزي العراقي، 2019: 46)، وفي عام 2020 فقد ارتفعت نسبة العائد على الموجودات لتصل الى (1.05%) بالرغم من تأثير العالم وال伊拉克 في جائحة كورونا وما تبعها من غلق لجميع الانشطة الاقتصادية الا ان سبب الارتفاع كان نتيجة توجيه البنك المركزي على حث المصارف على منح الانتهان من خلال عدد من المبادرات التي قدمها القطاع المصرفي، فضلاً عن ارتفاع ارباح المصارف اذ بلغ صافي الدخل الذي يحمل الفائدة (1.5) ترليون دينار وارتفاع الدخل بدون الفائدة الى (2.4) ترليون دينار، وان الجزء الاكبر من هذا الارتفاع نتيجة تغير سعر صرف العملة العراقية امام الدولار الامريكي (البنك المركزي العراقي، 2021: 80)، ليصل الى اعلى نسبة (2.85%) في 2024Q3 وهذا الارتفاع نتيجة نمو صافي الدخل قبل الضريبة بنسبة (49.01%)، وعند مقارنة نسب العائد على الموجودات مع النسبة المعيارية المحددة بأقل (0.5%) فان جميع النسب كانت اعلى منها وهذا يدل على ان المصارف تحقق ربحية تفوق النسبة المعيارية وهناك استقرارية في معدل تحقيق الارباح للقطاع المصرفي. يهدف العائد على حق الملكية الى قياس كفاءة المصارف في استخدام رأس المال لتوليد الارباح، وهذا يعني قدرة المصارف على تحويل حقوق الملكية الى ارباح صافية، وبالتالي فإن انخفاض العائد على حق الملكية يعني افتقار المصرف للكفاءة الادارية لذا يتطلب مراقبة دقيقة لأنشطته من قبل البنك المركزي العراقي واصحاب حقوق المالكين، اذ بلغ المتوسط للعائد على حق الملكية ما نسبته (10.25%)، وما يلاحظ من الجدول (4) بأن مؤشر العائد على حق الملكية يتماشى مع نمط مؤشر العائد على الموجودات في الانخفاض والارتفاع، ليسجل اقل نسبة (3.5%) في 2019Q1 اما اعلى نسبة (37.6%) في 2024Q3، حيث تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرين من اصحاب رأس المال في المؤسسات المالية ومدى كفاءتها ونجاحها في توليد الارباح من كل وحدة من حقوق الملكية والاسباب الرئيسية لانخفاض هذه النسبة هي نتيجة انخفاض قيمة الدخل وترفع بارتفاع قيمة الدخل، وعند مقارنتها بالحدود المفترضة (10%)



(%) فنجد لها اقل من هذه النسبة وللمدة (2022Q2-2015Q4) ولا تتعدي هذه النسبة الا بعد الرابع الثالث لعام 2022 ولغاية الرابع الثالث 2024، وبالرغم من الارتفاع الكبير في رؤوس الاموال للقطاع المصرفي الا انها لم تولد ارباحاً كافية مما يتوجب عليها ان تزيد من كفاءتها في توليد الارباح لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

4. مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators)

تعد مؤشرات السيولة مقياساً لمدى امتلاك المصارف مستوى ملائم من السيولة، اذ تعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته وبشكل فوري من خلال تحويل اي موجود من الموجودات الى نقد بسرعة وبدون خسائر، اي انها تقيس قدرة المصارف في مواجهة عمليات السحب للودائع من قبل المودعين او الاستجابة في منح القروض الى جانب الطلبات الاخرى (البنك المركزي العراقي، 2024: 22)، وان نجاح المصارف في عملها يكمن بقدرتها على مواجهة السحوبات النقدية اليومية للعملاء او المودعين وبصورة لا تتعارض مع تحقيق الارباح كون القروض تعد اهم انشطة المصارف المدرة للدخل الا ان هناك التزامات تحد من التوسيع في منح القروض عند الطلب، وايضاً هناك عوامل تحدد من حجم السيولة المصرفية وهي طبيعة الودائع وعادات الجمهور المصرفية ومدى ثقافتهم المصرفية في هذا المجال الى جانب توجيهات البنك المركزي في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني، حيث يتمتع الجهاز المالي بمستوى عالي من السيولة يفوق ما تم تحديده من قبل البنك المركزي العراقي، وعند انخفاض نسب السيولة يعرض المصارف لمخاطر مالية قد تؤدي به الى التعثر والفشل، وقد تم تحديد مؤشرات السيولة بنسبة (30%) من قبل البنك المركزي ليتم مقارنته بالنسبة المحتسبة، لتكون هذه النسب من السيولة مصدراً ودرعاً ضد الازمات الناتجة من السحوبات المفاجئة وبالتالي تساهم في سلامة واستقرار القطاع المصرفي (البنك المركزي العراقي، 2016: 31)، ويمكن قياس السيولة وفقاً للمؤشرات المبينة في الجدول (5) ومن خلال هذه المؤشرات يمكن تحديد فيما اذا كان القطاع المصرفي يمتلك سيولة عالية تمنحه القدرة على مواجهه الازمات الناجمة عن السحوبات غير المتوقعة.



الجدول (5) مؤشرات نسب السيولة للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر	السنة	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (أساسي)	الموجودات السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل (أساسي)	معدلات النمو في إجمالي القروض %	معدلات النمو في ودائع العملاء %
	2015Q4	41.79	64.56	---	---
	2016Q1	41.06	62.85	-1.85	-8.89
	2016Q2	40.37	63.04	-0.80	1.29
	2016Q3	40.84	63.62	0.57	2.20
	2016Q4	40.48	64.37	-0.19	-1.19
	2017Q1	42.22	66.73	-1.40	2.65
	2017Q2	41.6	66.08	2.95	-2.96
	2017Q3	41.43	66.22	1.37	1.77
	2017Q4	53.4	67.97	0.74	8.05
	2018Q1	52.13	66.14	5.13	-2.99
	2018Q2	52.07	67.09	0.49	-0.39
	2018Q3	53.12	66.34	-7.35	1.13
	2018Q4	51.78	64.52	-0.40	5.23
	2019Q1	55.86	71.22	-0.48	2.79
	2019Q2	57.73	73.61	3.77	5.17
	2019Q3	54.99	68.27	2.79	3.94
	2019Q4	55.01	69.16	2.14	0.19
	2020Q1	55.33	67.99	-0.58	16.36
	2020Q2	52.53	67.52	7.47	-5.58
	2020Q3	50.36	62.09	5.66	1.94
	2020Q4	52	63.86	3.14	4.68
	2021Q1	50.82	64.45	4.65	-0.96
	2021Q2	50.55	64.17	1.85	10.13
	2021Q3	50.42	63.37	2.26	5.91
	2021Q4	52.15	65.33	0.062	5.30
	2022Q1	54.46	67.37	-1.64	4.40
	2022Q2	54.9	67	7.31	10.06
	2022Q3	54.14	66.05	3.59	-0.09
	2022Q4	58.55	70.34	5.64	12.17
	2023Q1	55.56	66.77	-2.29	-1.02
	2023Q2	52.36	62.76	7.089	2.51
	2023Q3	49.25	60.07	3.58	0.81
	2023Q4	51.19	62.02	5.73	3.20
	2024Q1	47.75	58.74	2.13	-2.80
	2024Q2	50.94	63.01	1.89	3.06
	2024Q3	49.76	61.63	1.06	1.36
المتوسط		50.25	65.45		

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.



يوضح الجدول (5) مؤشرات السيولة لقطاع المصرف العراقي وللمدة (2015Q3-2024Q4)، اذ ان مؤشر الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات يقدم دلالة على السيولة المتاحة لمواجهه المطالبات النقية غير المتوقعة وان اغلب التغيرات التي تحصل في هذا المؤشر هي نتيجة تغير اجمالي الموجودات، حيث بلغ المتوسط لهذا المؤشر ما نسبته (50.25%) مما يشير بارتفاع معدلات السيولة لقطاع المصرف مقارنته بالنسب المعيارية المحددة بـ (10-30%) مما يضمن استمرار قدرة القطاع المصرفى على الوفاء بالالتزاماته قصيرة الاجل.

يهدف مؤشر الموجودات السائلة الى الالتزامات قصيرة الاجل الى توضيح التباين بين الموجودات والمطلوبات من حيث السيولة، مما يقدم دلالة على قدرة المصارف في مواجهة السحب ذات قصيرة الاجل ومن دون مواجهه اي مشاكل في السيولة، حيث بلغ المتوسط لهذا المؤشر ما نسبته (65.45%)، وكما يلاحظ من بيانات الجدول (5) ان هذا المؤشر يسير بوتيرة مشابهة الى مؤشر الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات الا انه بمستوى اعلى مما يدل على امتلاك القطاع المصرفى السيولة الكافية لمواجهة الصدمات المفاجئة للسحب ذات قصيرة الاجل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

1. الاستنتاجات:

- توفر مؤشرات السلامة المالية لقطاع المصرف العراقي نظرة ثاقبة عن مدى استقرار وسلامة المؤسسات المالية في البلد كونها تقدم مجموعة من المعلومات الرئيسية حول المؤسسات المالية، مما جعلها تدخل بشكل كبير في انظمة الرقابة المالية والاستقرار المالي.
- تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q3-2024Q4) بتنوع القطاع المصرفى بنسب كافية رأس المال مرتفعة مقارنته بالنسب المعيارية المعدة من قبل البنك المركزي وهذا يعني ان القطاع المصرفى اقل عرضة للإفلاس في حالة تعرضه لخسائر غير متوقعة.
- تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q3-2024Q4) بأن هناك مشكلة في ما يتعلق بجودة الموجودات، حيث هناك ارتفاع في نسب القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالمقارنة مع المعيار المحدد، وبالتالي فان القطاع المصرفى العراقي يتملك ضعف في النسب المعيارية مما يتطلب تشديد المراقبة على المصارف في اراض زبانها كذلك يتوجب الاهتمام بتركيز القروض المتعثرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في حين نجد ان نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال قد سجلت قيمة اقل من القيمة المعيارية



ما يؤكد قوة ومتانة القطاع المصرفي فيما يتعلق برأس المال والذي يغطي القروض المتعثرة بشكل كبير جداً مما يظهر قدرات رأسمالية كبيرة تساعد في استقرار القطاع المصرفي.

د. تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q3-2024Q4) ومن خلال العائد على الموجودات بأنه كان أعلى من الحد الأدنى للنسبة المعيارية الموضوعة إلا أن هناك حاجة إلى رفع ربحية المصادر وعلى وجهة الخصوص في المصادر الخاصة فقد سجلت خسائر في بعض الأحيان مما يتطلب منها رفع معدلات الربحية من خلال زيادة معدلات الاقراض كونها تعد مصدراً مدرأً للعائد، أما في ما يتعلق بالعائد على حق الملكية فنجدة أعلى من القيمة المعيارية ولكن بصورة قليلة جداً ولا تتعدي هذه النسبة إلا بعد الربع الثالث لعام 2022 وبالرغم من الارتفاع الكبير في رؤوس الأموال للقطاع المصرفي إلا أنها لم تولد أرباحاً كافية مما يتوجب عليها أن تزيد من كفاءتها في توليد الارباح لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

2. التوصيات:

- العمل على استقرار المراكز المالية للمصارف من خلال توفير الادارة الجيدة والتي تسعى على المواءمة بين اهدافها والتمثلة بالربحية والسيولة والامان، اذ يجب الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة للوفاء بالتزاماتها وتوجيه المتبقى للفرص الاستثمارية التي تدر عائدًا مرتفعاً وباقل مخاطرة.
- المراقبة المستمرة للبنك المركزي على القطاع المصرفي والتقييم بمدى التزام المصادر بكل من (نسب كفاية رأس المال وجودة الموجودات ونسب الربحية والسيولة)، اذ ان هذه النسب تعبر عن مدى السلامة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي وعدم السماح للمصارف بتجاوز النسب المعيارية الموضوعة من قبل البنك المركزي.
- التأكيد على سياسات الإقراض التي تتبعها المصادر والعمل على تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الجدار الائتمانية للمقترض لا سيما المكونات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة)، فضلاً عن التنوع في محفظة القروض وعدم التركيز على نشاط ائتماني محدد، اذ ان تنوع محفظة القروض عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة في يسأهم في تقليل احتمالية التخلف في السداد والإفلاس، وتمكن المصادر من مواجهة أثر الصدمات على محافظها الائتمانية.

المصادر:



1. جاسم، احمد جمال عسکر ، (2023). استخدام طرق السلالل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق حتى عام 2025. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
2. الشاذلي، احمد شفيق، (2014). الاطار العام للاستقرار ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.
3. صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمرة 2019 Q2 - 2015 Q2
5. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية في العراق لعام 2020.
6. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية في العراق لعام 2021.
7. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015، بغداد، 2016.
8. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2016، بغداد، 2017.
9. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2017، بغداد، 2018.
10. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2019، بغداد، 2020.
11. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.
12. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.
13. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022، العدد الثالث عشر، بغداد، 2023.
14. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، العدد الرابع عشر، بغداد، 2024.
15. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، العدد 192/2/9، بتاريخ 7/22/2020.
16. Anderson, K. (2011). *FINANCIAL STABILITY IN THE ECCU: DEVELOPING EARLY WARNING SYSTEMS AND A FINANCIAL STABILITY INDEX*. November.



17. Asare, N., Laryea, M. M., Onumah, J. M., & Asamoah, M. E. (2020). Intellectual capital and asset quality in an emerging banking market. *Asian Journal of Accounting Research*, 6(1), 55–68. <https://doi.org/10.1108/AJAR-05-2020-0034>
18. Bundesbank, D. (2006). *FINANCIAL STABILITY REVIEW November 2006. November*.
19. Che, N. X., & Shinagawa, Y. (2014). Financial Soundness Indicators and the Characteristics of Financial Cycles. *IMF Working Papers*, 14(14), 1. <https://doi.org/10.5089/9781484386880.001>
20. Comelli, F., & Ogawa, S. (2021). What Can We Learn from Financial Stability Reports? *IMF Working Papers*, 2021(200), 1. <https://doi.org/10.5089/9781513584294.001>
21. Daly, K., & Akhter, S. (2009). Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?. *International Review of Business Research Papers*, 5(0), 2.
22. Granville, B., & Mallick, S. (2009). Monetary and financial stability in the euro area: Pro-cyclicality versus trade-off. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 19(4), 662–674. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2008.11.002>
23. IMF, I. M. F. (2006). *Financial soundness indicators: Compilation guide* Washington.
24. IMF. (2019). *Financial Soundness Indicators Compilation Guide 2019*.
25. IMF, I. M. F. (2008). Current Developments in Monetary and Financial Law. In *Current Developments in Monetary and Financial Law*, Vol. 5. <https://doi.org/10.5089/9781589067738.072>



- 26.Kliestik, T., Valaskova, K., Lazaroiu, G., Kovacova, M., & Vrbka, J. (2020). Remaining financially healthy and competitive: The role of financial predictors. *Journal of Competitiveness*, 12(1).
- 27.Qureshi, A. S., & Siddiqui, D. A. (2023). The Impact of the CAMEL Model on Banks' Profitability. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4432257>
- 28.Restoy, F. (2017). Financial soundness indicators—looking beyond the lessons learned from the crisis. *Keynote Address at the Users' Workshop on Financial Soundness Indicators International Monetary Fund, Washington DC*, 26.
- 29.Schaechter, M. A., Ugolini, M. P., & Stone, M. M. R. (2004). *Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems*. International Monetary Fund.
- 30.Schinasi, G. (2005). Preserving Financial Stability. *Economic Issues*, 36, 30.
- 31.Schinasi, M. G. J. (2005). *Safeguarding financial stability: theory and practice*. International Monetary Fund.
- 32.Shajari, P., & Shajari, H. (2012). Financial soundness indicators with emphasis on non-performing loans in Iran's banking system. *Journal of Money and Economy*, 6(3).
- 33.Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). *Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices* (Vol. 212). International Monetary Fund Washington, DC.
- 34.Yaaba, B. N., & Adamu, I. (2015). Financial soundness indicators: the case of Nigeria. *CBN Bullion*, 39(4), 3–14. <https://dc.cbn.gov.ng/bullion>



35.Yap, J., Corpuz, B., Hoque, S., Raihan, S., Ratul, T., Babych, Y., Maya, G., Sharumahsvili, N., Thanh, N. D., & Long, V. M. (2015). *Financial Soundness Indicators for Financial Sector Stability: A Tale of Three Asian Countries.*